فاتفقت اذن وصديقي على ان تأتـــي وزارة حيادية للانتخابات يرئسها الحاج حسين العويني . ثم يخلفه بعدها كل من عبد الله اليافي فصائـــب سلام فسواهما على التتابع ، ليأخذ كل سني كفوء قسطه من تحمل المسؤوليات ثـم يعود رياض الى الحكم فاختم رئاستي كما افتتحتها برفقته . اتفقنا علـى هذا قبل سنة ، ولماحان اجل التنفيذ «غص» الرفيق وعز عليه ان يغادر الحكم ويبقى بعيدا عنه اثناء الانتخابات وبعدها .فشعرت بتردده فراعيت جانبه وعالجت الامر بالتأني . فكان اجتماع اول بيني وبينه واجتماع ثان حضره حبيب ابـو شهلا ، واجتماع ثالث حضره حبيب ابو شهلا وصبري حماده واحمد الاسعد ، حتى اسفرت تلك الاجتماعات عن قبول رياض الصلح برغبتي ووعدني بان يقدم استقالة وزارته في مطلع العام الجديد على ان يعين موعد الاستقالـة فيمـا بعد » . (٦)

ومن الواضح ان رياض الصلح كان قد ثبت «مركز قوة» له في الشارع الاسلامي البيروتي على الرغم من « حرتـقات » السلطان سليم . الا ان نقطة الضعف عنده كانت مجلس النواب . فأعضاؤه لا يتلقون الوحي الا من عل ، خوفا على كراسيهم النيابيـــة ، والمرشحـون والطامعون برئاسة الوزارة من السنيين كثيرون . فهم حاضرون لتأليف اية وزارة دون قيد او شرط . وعلى الرغم من كل قوة شخصية رياض وشعبيته الا انه لم يستطع مقارعة الشـيـخ بشارة بسلاحه . فجرب تحريـــك الشارع الاسلامي واللبناني يوما ولكنه لم ينجح تماما . فطرابلس معـــقودة اللواء لسماحة الافندي ، وكانت بينه وبيـن رياض أكثر مما فعل الحداد . وصيـدا ليست ذات ثقل سياسي . فاسقط في يده اخيرا ، وحاول وصل ما انقطـع مع الشيخ بشارة بواسطة الزعيم الاول فؤاد شهاب .

« وفي الثالث عشر من تموز زارنـي الزعيم الاول فؤاد شهاب قائد الجيش، واسر الي بان رياض الصلـــح قابله وشكا اليه سوء حظه بعد انتخابـات نيسان المنصرم ، وابعاده عن الحكم ، وان صدره قد ضاق ، وعيل صبره ، وانه اضطر للمعارضة » . (٧)

لا يختلف اثنان ان ريـــاض الصلح وخير الدين الاحدب كانا ابرز وجـوه السنة في مقاعد الحكم في ايامهما الا انهما عجزا عن خلق « مركز قوة » لرئاسة الوزارة وهـــو حـــق دســتوري لها وليس افتئاتا على صلاحيات رئيس الجمهورية . ولطالما صرح بيار الجميل قائلا : ان مسؤولية « خصمـــي » صلاحيات رئاسة الوزارة تعود الـى رؤساء الوزراء انفسهم ، فلمـــاذا لا يمارسوا صلاحياتهم الدستورية ويقفوا بوجه الاعتداء على صلاحياتهم ؟ لقـد حظر الدستور على رئيس الجمهورية توقيع أي مرسوم الا اذا اقترن بتوقيع الوزير المسؤول : فلماذا يوقع الوزيـــر اذا لم يكن مقتنعا ، ولماذا لا يرفض ؟

الرفض هنا سهل قولا ، ولكنه يكاد يستحيل عمليا . فحق الرئيس الاول بتعيين الوزراء واقالتهم يجعل من الصعب على الوزير ان لا يكون على انسجام تام مع رئيس الجمهورية . وما ينطبق على الوزير ينطبق على رئيس الـوزراء . ومرد ذلك الى فقدان رئيـس الوزارة للقاعدة النيابية التي تشد ازره وتسنده